

Distr.: General
9 December 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 8 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمتها السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ والسيد ألكسندر زويف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، إدارة عمليات السلام؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ وكذلك البيانات التي أدلى بها أصحاب المعالي السيدة ناليدي باندور، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا؛ والسيدة صوفي ويلميس، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة الخارجية في بلجيكا؛ والسيد رين تامسار، نائب وزير خارجية إستونيا؛ والسيد محمد علي النفطي، كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج؛ والسيدة كيسال م بيترز، وزيرة الدولة المسؤولة عن الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في سانت فنسنت وجزر غرينادين؛ والسيد نيلز أنين، وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية؛ والسيد ماهيندرا سيريغار، نائب وزير خارجية إندونيسيا؛ وممثلو الاتحاد الروسي والجمهورية الدومينيكية والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن ”صون السلام والأمن الدوليين: إصلاح قطاع الأمن“، المعقودة يوم الخميس، 3 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن





150121 151220 20-16699 (A)



المرفق الأول

بيان الأمينة العام المساعد لشؤون أفريقيا، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، بينتو كيتا

أود أن أشكر رئاسة جنوب أفريقيا على عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى. ويسرني كثيرا أن أخاطب المجلس اليوم مع السيد زويف ومفوض الاتحاد الأفريقي شرقي بشأن موضوع إدارة القطاع الأمني وإصلاحه. سأوجز الخطوات التي قطعناها والتحديات التي نواجهها في دعم الدول الأعضاء التي تقوم بإصلاح قطاع الأمن في سياقات تتسم بالهشاشة والانتعاش بعد انتهاء النزاع.

وبالنسبة للمجتمعات التي تتعافى من النزاعات وعدم الاستقرار، فإن إصلاح قطاع الأمن يبشر بالخير. فقطاعات الأمن والعدالة التي تنتظم على نحو ديمقراطي وتتسم بالفعّالية والخضوع للمساءلة – والتي تجسد النسيج الاجتماعي للأمة – تهيئ بيئة آمنة ومأمونة يمكن أن تترسخ فيها سيادة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الدول وشعوبها.

وهناك بالفعل اعتراف واسع النطاق بأن إدارة قطاع الأمن عنصر رئيسي في دعم الأمم المتحدة للجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتكرارها في جميع مراحل مسار السلام بأكمله. وهذا ينطبق على جميع المراحل من منع نشوب النزاعات إلى حفظ السلام وبناء السلام وتحقيق التنمية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، استثمر صندوق بناء السلام 21 مليون دولار خلال الفترة من عام 2017 حتى عام 2019 لدعم تلك الجهود في بلدان مثل بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغامبيا وغينيا وليبريا.

وقد بينت الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، "مسارات السلام"، أهمية إدارة القطاع الأمني، بما في ذلك أن إصلاحات القطاع الأمني تؤدي دورا حاسما في منع نشوب النزاعات. ويمكننا أن نرى ذلك في إندونيسيا وكينيا وتيمور – ليشتي وتونس، على سبيل المثال لا الحصر. وينبغي أن تكون إصلاحات قطاع الأمن جزءا من استراتيجيات وأولويات سياسية أوسع نطاقا، كما هو الحال في أفغانستان وسيراليون وليبريا على سبيل المثال. كما يمكن زيادة استدامة عمليات إصلاح قطاع الأمن عندما تستند إلى مشاركة شاملة للمواطنين، بمن في ذلك النساء والشباب.

غير أن التوقعات ينبغي أن تكون واقعية. إن إدارة قطاع الأمن وإصلاحه مسعى معقد وطويل الأجل، يمتد أحيانا على مدى جيل. ويتطلب فهما عميقا للأسباب الجذرية للنزاعات واستدامة الإرادة السياسية للتغلب على المقاومة وإيجاد الحيز لتنفيذ القرارات السياسية الصعبة. كما يتطلب تحقيق التوازن بين الاحتياجات الأمنية لأصحاب المصلحة كافة.

وإذ نضع ذلك في الاعتبار، أود أن أتناول ثلاث نقاط استراتيجية، استنادا إلى الدروس المستفادة من تجربتنا في تنفيذ ولايات إصلاح قطاع الأمن.

أولا، لا يمكن أن تنجح عملية إصلاح قطاع الأمن في إطار الإصلاح السياسي إلا عندما تتم في إطار عملية سياسية أوسع نطاقا. كما أن الاعتبارات السياسية أيضا يجب أن تؤدي إلى تصميم خطط معقولة وتوقعات واقعية. وفي ذلك الصدد، نرحب بربط مجلس الأمن للمهام الموكلة لعملية إصلاح قطاع

الأمن بالأولويات الاستراتيجية لعمليات السلام، مثل دعم عمليات السلام وتحقيق الاستقرار وبسط سلطة الدولة وحماية المدنيين.

واسمحوا لي أن أُدرج بعض مهام عملية إصلاح قطاع الأمن التي تؤديها عمليات السلام.

تستعين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بالمساعي الحميدة وجهود الوساطة من أجل المضي قدما في تنفيذ الأحكام المتعلقة بعملية إصلاح قطاع الأمن المنصوص عليها في اتفاق السلام والمصالحة في مالي الموقع في الجزائر العاصمة. وقد كان صندوق بناء السلام أيضا أول شريك يدعم إطار الامتثال للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي كُلفت الأمم المتحدة بدعمها، بتمويل أولي قدره 000 600 دولار تقريبا، تبعها على وجه السرعة الاتحاد الأوروبي بتمويل قدره 10 ملايين يورو.

وتقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم التقني واللوجستي لتجنيد أجهزة الأمن وإدماجها ونشرها.

وتقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتيسير الحوار مع السلطات الوطنية والشركاء من أجل تهيئة المجال لتحقيق العدالة المستدامة، وفي الوقت ذاته دعم جهود نظام القضاء العسكري لمساءلة العناصر الأمنية.

وتقوم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان باستخدام المساعي الحميدة وتوفير الخبرة التقنية لدعم وضع نموذج للإصلاح الوطني.

وفي جميع هذه السياقات، تعمل عمليات السلام على تعزيز التنسيق بين الشركاء الدوليين دعما للأولويات الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، كما أنها تضخ قدرات بالغة الأهمية في مؤسسات القطاع الأمني وموظفيه.

ولكن على الرغم من التقدم الكبير المحرز، فإن دعم إصلاح قطاع الأمن يركز في كثير من الأحيان تركيزاً ضيقاً على تعزيز قدرات مقدمي خدمات الأمن، غالباً في حالات من غير المرجح أن يكون فيها هذا الاستثمار مستداماً. وفي العديد من لسياقات، لا يزال العقد الاجتماعي هشا، وتنعدم الثقة بشكل كبير في أجهزة الأمن، ولا يوجد حوار بشأن المسائل الأمنية والدفاعية بين السلطات والجهات السياسية الفاعلة والسكان عموما. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، أدى عدم وجود توافق في الآراء على العيد الوطني وتعدد الشركاء وتضارب الرؤى إلى تركيز ضيق على تعزيز القدرات العسكرية على حساب نهج أوسع نطاقا لحماية المدنيين. وتتيح المرحلة الانتقالية الحالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فرصة جديدة لإجراء حوار منظم وبناء توافق في الآراء لا ينبغي تفويته.

ثانيا، من الضروري التنسيق والتعاون الوثيق بين الشركاء في الميدان. ونادرا ما تكون الأمم المتحدة وحدها في تقديم المساعدة لإصلاح القطاع الأمني. ونظرا لتعقد المهمة، فإن الشراكات ضرورة محمودة.

والاتحاد الأفريقي – بدعم من جماعاته الاقتصادية الإقليمية وآلياته الإقليمية – في طليعة النهوض بإصلاح قطاع الأمن على الصعيدين السياسي والعملياتي في أفريقيا. فقد بنينا شراكة استراتيجية مع مفوضية

الاتحاد الأفريقي تركز على النهوض بالدور الريادي للاتحاد الأفريقي في إصلاح قطاع الأمن في القارة وفي إسكات المدافع. وشمل ذلك تقديم الدعم لوضع إطار سياسات الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن، ووضع برنامج لبناء القدرات مصمم خصيصا لهذا الغرض، ومؤخرا، دعم التنسيق الاستراتيجي بين الاتحاد الأفريقي والشركاء في إطار لجنة توجيهية بشأن إصلاح قطاع الأمن.

كما أن الاتحاد الأوروبي شريك رئيسي وثابت في عمليات إصلاح قطاع الأمن في العديد من السياقات .

فالبرامج الثنائية لدعم ومساعدة عمليات إصلاح قطاع الأمن موجودة بشكل دائم تقريباً، وغالباً ما تكون أكثر تأثيراً.

وفي جميع السياقات، نسعى جاهدين لضمان التنسيق بين الشركاء وتوافق نهجهم، لصالح البلد المضيف والمجتمعات المحلية. ولا بد لي من أن أكون صريحة: في بعض الأحيان يمكن أن تكون هذه مهمة صعبة إلى حد ما. علينا أن نضاعف جهودنا للعمل معا على أرض الواقع من خلال التحليل والتقييم والتنفيذ المشترك كلما أمكن ذلك. إن الرؤية الوطنية الشاملة والتوافقية لإصلاح قطاع الأمن، التي يدعمها شركاء دوليون ينسقون فيما بينهم، هي أكثر الطرق فعالية للمضي قدماً.

ثالثا، سيظل الأمن الدائم بعيد المنال ما دام تحليل وتقييم وتنفيذ إصلاح إدارة الأمن يستبعد وجهات نظر المرأة والأقليات واحتياجاتها الأمنية. ولا تزال قطاعات الأمن في العديد من البلدان يسيطر عليها إلى حد كبير الرجال وتمارس التمييز بشكل منهجي ضد المرأة. إن إصلاح قطاع الأمن فرصة رئيسية للتوعية وتوليد التزام وطني بمعالجة أوجه عدم المساواة عن طريق بناء مؤسسات أمنية أكثر حياداً من حيث نوع الجنس وتمثيلاً للأقليات.

ويتطلب إصلاح قطاع الأمن الشامل للجميع الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية قيادة سياسية قوية لتغيير القوالب النمطية القائمة منذ فترة طويلة والمعايير الذكورية بشأن المرأة في الزي العسكري، مثل تحديد حصص تحقق التكافؤ بين الجنسين، وتقييم العوائق التي تحول دون إدماج المرأة، وتوفير فرص للتطور المهني، وكفالة ترقية المرأة لشغل أدوار قيادية.

إن تطور المؤسسات الأمنية يستغرق وقتاً. ولكن كلما قامت أجهزة الأمن بالتمييز ضد الأفراد أو المجتمعات المحلية أو فشلت في حمايتهم على أساس الجنس أو العرق أو الانتماء العرقي، يجب أن تكون المساءلة سريعة ومحايدة. وتحقيق هذا التوازن تحد تواجهه المجتمعات في جميع أنحاء العالم يوميا.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، دعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في بناء مرافق للنساء المجندات في معسكر كاساي، شرق بانغي. وفي مالي، نجحت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في دعم إنشاء آلية للتدقيق من شأنها أن تحول دون انضمام مرتكبي العنف الجنسي إلى الجيش المالي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الجهود التي يبذلها القضاء العسكري الكونغولي من أجل مقاضاة مرتكبي حالات العنف الجنسي، ضمن جملة أمور.

مع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز، هناك فجوة هائلة بين التوقعات المتعلقة بعمليات إصـلاح قطاع الأمن بشـكل مراع للمنظور الجنسـاني وتوافر الموارد – السـياسـية والتقنية والمالية – اللازمة لتعزيز الشمول والتمثيل داخل المؤسسات الأمنية على جميع المستويات.

وفي الختام، أود أن أطرح ثلاث توصيات على مجلس الأمن والدول الأعضاء لجعل الأمم المتحدة في الوضع الأمثل للنهوض بحوكمة وإصلاح قطاع الأمن بقيادة وملكية وطنيتين، وذلك أولا، بالاعتراف بأن حوكمة وإصـلاح قطاع الأمن هما أسـاسـا عمليتان سـياسـيتان وكفالة ربط ولايات عمليات السـلام المتعلقة بإصـلاح قطاع الأمن بأهداف سـياسـية أوسـع نطاقا؛ ثانيا، الاعتراف بشـكل منهجي بالدور التنسـيقي للأمم المتحدة وضرورة إقامة الشراكات كوسيلة لمواءمة المساعدة الدولية مع الأولويات الوطنية فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن؛ وثالثاً، دعم عمليات إصـلاح قطاع الأمن الشـاملة للجميع وإعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى زيادة مشـاركة المرأة في خدمات الأمن الوطني من خلال تحديد ومعالجة العوائق النظمية التي تحول دون تجنيدها والاحتفاظ بها وترقيتها.

المرفق الثاني

بيان الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، إدارة عمليات السلام، ألكسندر زويف

أود أن أشكر معالي الوزيرة ناليدي باندور وحكومة جنوب أفريقيا على هذه المبادرة حسنة التوقيت وعلى الدعم المتواصل للنهوض بخطة الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن.

وأود أيضا أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على اهتمامهم المستمر بمسائل إصلاح قطاع الأمن، الذي أدى اليوم إلى تقديم مشروع قرار مجلس الأمن الثاني القائم بذاته بشأن إصلاح قطاع الأمن. وإنني ممتن للدعم المتواصل الذي يقدمه فريق أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، الذي تشترك في رئاسته جنوب أفريقيا وسلوفاكيا، وجميع الشركاء الآخرين الذين شاركوا في هذا الموضوع الهام ودعموا الأمم المتحدة.

إن مساعدة السلطات الوطنية على بناء قطاع أمن فعال يخضع للمساءلة يشكل أولوية هامة بالنسبة للأمم المتحدة.

في عام 2014، اتخذ مجلس الأمن القرار 2151 (2014)، الذي يؤكد أن وجود قطاع أمن فعال ومهني وخاضع للمساءلة هو حجر الزاوية للسلام والتنمية المستدامة. على مر السنين، ودعما لخطة عمل الأمين العام من أجل حفظ السلام وخطة منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، يسرت الأمم المتحدة الالتزام السياسي من جانب دولها الأعضاء بدعم الجوانب المعيارية والتشغيلية لإصلاح قطاع الأمن.

وتساعد الأمم المتحدة حاليا أكثر من 15 بلدا في الاضطلاع بمبادرات مختلفة في مجال إصلاح قطاع الأمن من خلال تنفيذ ولايات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وكذلك استجابة لطلبات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بشأن دعم محدد الأهداف في مجال إصلاح قطاع الأمن.

وبالإضافة إلى مختلف الأمثلة القطرية التي ذكرتها مساعدة الأمين العام كيتا في وقت سابق، قامت الأمم المتحدة، بناء على طلب السلطات الوطنية، بزيادة دعمها الشامل للعمليات الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في بوركينا فاسو وغامبيا. وفي تلك البلدان، مول صندوق بناء السلام برامج استشارية حفازة في مجال إصلاح قطاع الأمن لدعم تصميم وتنفيذ عمليات شاملة لإصلاح قطاع الأمن، مع التركيز على زيادة إدماج المرأة ومشاركتها في قطاع الأمن.

ويدعم عدد من البعثات السياسية الخاصة أيضا مهام إصلاح قطاع الأمن البالغة الأهمية. وفي ليبيا، تدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا جهود الوساطة بين الجهات الأمنية الفاعلة، بما في ذلك بعد توقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر.

وفي اليمن، دعم مكتب المبعوث الخاص الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني من خلال تحليل عملية إصلاح قطاع الأمن وتقديم المشورة التقنية، وتعزيز الحوار وتنفيذ مبادرات بناء الثقة بين المجتمعات المحلية وقوات الأمن.

وفي الصومال، تقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال المشورة الاستراتيجية في مجال السياسات إلى أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن الهيكل الأمني وهيكل إدارة قطاع الأمن. كما أنها تدعم الحكومة في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى قطاع الأمن.

إن الشراكات الاستراتيجية أساسية لتعزيز المساعدة الدولية الفعالة والمستدامة التي يمكن التنبؤ بها في مجال إصـــلاح قطاع الأمن. وتواصـــل الأمم المتحدة تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي؛ والجماعة الاقتصـــــادية لدول غرب أفريقيا؛ والاتحاد الأوروبي وعملياته في الخارج في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والصومال؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والبنك الدولي.

ويجري تعزيز تنســـيق المســـاعدة الدولية في مجال إصـــلاح قطاع الأمن من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصـلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة، ومركز التنسيق العالمي لسيادة القانون التابع الأمم المتحدة. وكان هذان المنبران أســاســيان لضــمان اتســاق المســاعدة المقدمة على نطاق المنظومة في مجال إصلاح قطاع الأمن، وتقديم استجابات مشتركة و/أو منسقة، ووضع سياسات وتوجيهات على نطاق المنظومة – كان آخرها بالشــراكة مع البنك الدولي ومن خلال الدعم الســخي الذي يقدمه مرفق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والتنمية وبناء السلام والشراكة.

غير أنه لا تزال هناك تحديات قائمة.

أولا، تفتقر المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة والمبعوثون الخاصـــون إلى قدرة يعول عليها في مجال إصــلاح قطاع الأمن، ولا ســيما في ســياق تنفيذ خطة الأمين العام لمنع نشــوب النزاعات. ومع تزايد الطلب على الخبرات والمســاعدة ذات الصــلة في الســياقات التي ليس فيها بعثات تابعة للأمم المتحدة، ســيكون دعم تلك الكيانات بالمعارف والقدرات ذات الصـــــلة أمرا حيويا لتقييم وتحليل المخاطر والعوامل المثيرة للنزاع المرتبطة بقطاع الأمن في المناطق الجغرافية الواقعة ضمن اختصاصها.

ثانيا، إن عدم التطابق بين الاحتياجات المالية والموارد التي أتاحتها والتزمت بها الجهات المانحة مصدر قلق كبير في العديد من البلدان. وهذا أمر ينطوي على تحديات خاصة في الأوضاع الانتقالية، حيث تفتقر الحكومة والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في كثير من الأحيان إلى الموارد اللازمة للحفاظ على المكاسب التي تحققت في مجال إصلاح قطاع الأمن من خلال حفظ السلام.

وأخيرا، لا يزال ضمان تقسيم العمل على نحو فعال وتعزيز الاتساق الاستراتيجي للمساعدة الدولية، بما في ذلك في سياق تنفيذ الاتفاقات السياسية كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ومالي، يشكل تحديا.

وأود أن أختتم بطرح ثلاث توصيات.

أولا، من أجل زيادة فعالية جهود المنع، ينبغي تزويد المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة والمبعوثين الخاصـــين بقدرات معززة لتحليل المخاطر ومواطن الضـــعف والعوامل المســـببة للنزاعات فيما يتعلق بقطاع الأمن لتوفير المعلومات اللازمة للمســاعي الحميدة والاســتعانة به في وضـــع الاســتراتيجيات الوطنية لبناء السلام والتنمية.

ثانياً، من أجل تعزيز المكاسب التي تحققها عملية إصلاح قطاع الأمن في سياق الانتقال والحفاظ على السلام، يكتسي تخصيص الموارد المالية اللازمة من جانب الدول الأعضاء بالغ الأهمية؛ وينبغي توفير موارد أكبر لدعم مبادرات إصـــــلاح قطاع الأمن من خلال صـــــندوق بناء الســـــلام وغيره من آليات التمويل المجمع.

ثالثاً، إن دعم المجلس للتخطيط المشـــترك للمســـاعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لإصـــلاح قطاع الأمن مع شركائها الاستراتيجيين، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، سيكون أمراً حيوياً للاتساق الاســتراتيجي. ويمكن أن يســاعد ذلك في تعزيز قدرة عمليات الأمم المتحدة للســلام على تنفيذ ولاياتها على نحو شامل من خلال زيادة تنسيق عملية إصلاح قطاع الأمن. ويمكن تقديم تقارير منتظمة عن أنشطة الدعم هذه إلى مجلس الأمن.

المرفق الثالث

بيان مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي

يشرفني عظيم الشرف إتاحة هذه الفرصة لي لأخاطب مجلس الأمن في المناقشة الوزارية المعقودة اليوم بشأن بناء السلام والحفاظ عليه وإدارة قطاع الأمن وإصلاحه. إن موضوع مناقشة اليوم هو موضوع الساعة بالنسبة للاتحاد الأفريقي، نظراً لازدياد الاعتراف في دولنا الأعضاء والدول الأخرى في جميع أنحاء العالم بأهمية حسن إدارة قطاع الأمن وإصلاحه في بناء اتفاقات سلام مستدامة. يسهم الإصلاح الفعال لقطاع الأمن في تحقيق التطلع إلى إيجاد أفريقيا مسالمة وآمنة تسكت فيها جميع البنادق وتُكفل فيها حقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين الجنسين، وفقاً لخطة عام 2063 الخاصة بالقارة.

كما تسلّم خريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020 بأن التقاعس عن تحويل قوات الدفاع والأمن الأفريقية إلى مؤسسات أمنية وطنية محترفة ومنضبطة تخضع للرقابة والسلطة المدنية كثيراً ما أدى إلى اندلاع النزاعات أو العودة إليها، مما يؤدي إلى إدامة دورات العنف وتعطيل جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام.

ومنذ اعتماد إطار سياسات إصلاح قطاع الأمن في عام 2013، واصل الاتحاد الأفريقي بذل الجهود لمساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على التصدي للتحديات التي تواجه إدارة قطاع الأمن وإصلاحه. والواقع أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ما برح ينظر في هذه المسألة.

ونشير إلى أن إصلاح قطاع الأمن ضروري في وقت السلم وفي حالات النزاع وما بعد النزاع، في سياق الإطار الهيكلي لمنع نشوب النزاعات على الصعيد القاري. وذلك بسبب إسهامه في توطيد السلام ومنع الانتكاس إلى النزاع.

وكجزء من جهودنا لتسليط الضوء على إسهام إصلاح قطاع الأمن في منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي في عام 2019 معتكفاً رفيع المستوى ضم ممثلينا السامين ومبعوثينا وممثلينا الخاصين لتبادل الآراء حول الوساطة وإصلاح قطاع الأمن كأدوات لمنع نشوب النزاعات وحلها.

ويشكل إصلاح مؤسسات الأمن الوطني ركيزة رئيسية لسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات. ومن الملاحظ أن العجز في إدارة الشؤون الأمنية يشكل سبباً رئيسياً في معظم النزاعات السياسية والمسلّحة. وهذا ما يفسر إدراج أحكام إصلاح قطاع الأمن في معظم نصوص اتفاقات السلام والتسويات السياسية في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

إن سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاعات تعطي الأولوية لإنشاء المؤسسات الأمنية أو إعادة إنشائها وتعزيز قدراتها، بما في ذلك دوائر الدفاع والشرطة والسجون من خلال تصميم وتنفيذ السياسات ذات الصلة. ويهدف مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات الذي أنشئ في الآونة الأخيرة إلى تقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. ونتوقع أن تعمل الأمم المتحدة وشركاؤها بشكل وثيق مع المركز لتعزيز قدراته في هذا الصدد.

ويدعم الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء في وضع وتعزيز سياسات واستراتيجيات وخطط وطنية شاملة للجميع والاضطلاع بحوار يهدف إلى بناء مؤسسات أمنية مهنية وقابلة للمساءلة. ومدغشقر هي أحد البلدان التي ندعمها. والواقع أن مدغشقر أظهرت درجة عالية من الإرادة السياسية بتوفير القيادة السياسية المطلوبة والالتزام بالتمويل، رغم أنه ضئيل، دعماً للأولويات الوطنية. وتتطلب هذه البادرة الدعم الكامل من المجتمع الدولي، أي من منظمتينا وشركائنا الدوليين.

كما يدعم الاتحاد الأفريقي الصومال وغامبيا ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو وإثيوبيا في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن، وفقاً لاحتياجاتها. وتولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني أساسي في جميع هذه المساعي.

ولا بد لي من أن أؤكد هنا على الدور الهام الذي تضطلع به المرأة والشباب في إدارة شؤون الأمن والحفاظ على السلام. ونحن ندعم الدول الأعضاء، من خلال إطار سياستنا، في التصدي للحواجز الثقافية وما يتصل بها من قوالب نمطية تؤدي إلى التمثيل الناقص للمرأة في قوات الدفاع والأمن الوطنية. وقد أعددنا مذكرة توجيهية تنفيذية بشأن المسائل الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن بدأنا نشرها بين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في عام 2019.

ومن ناحية أخرى، وفي الوقت الذي تواصل فيه الأمم المتحدة والشركاء الدوليون بذل جهود بهدف دعم التدابير الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الدول الأعضاء في القارة التي تواجه عدم الاستقرار السياسي، فإن من المهم للغاية أن يهدف هذا الدعم إلى استخدام الأموال المتاحة لمعالجة الأولويات الوطنية المحددة بدلاً من النفقات الإدارية العامة. وهذا شاغل أثارته الدول الأعضاء للاتحاد الأفريقي في مختلف المحافل.

ويعرب الاتحاد الأفريقي عن امتنانه للجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون لتقديم دعم ملموس إلى الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء، مثل القوة المشتركة التابعة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. لقد كان لهذا الدعم أثر إيجابي في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في القارة. غير أن الحاجة إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لهذا الدعم الأمني لا تزال شاغلا بالنسبة لنا. وينطبق الشيء نفسه على عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. وسيواصل الاتحاد الأفريقي العمل مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ونشير أيضاً إلى عدم وجود آليات لضمان القيام بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باعتبارها جزءا من اتفاقات السلام وجهود تحقيق الاستقرار في الدول الأعضاء التي يجري فيها إصلاح قطاع الأمن. وقد يؤدي ذلك إلى الانتكاس للعنف لأن بعض الأفراد ينسلّون من خلال الثغرات في عمليات السلام. وهذا مجال يركز الاتحاد الأفريقي اهتمامه عليه، وهو مجال نرحب فيه بتعزيز التعاون من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وقد أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي، كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق في إصلاح قطاع الأمن في القارة الأفريقية، منتدى لإصلاح قطاع الأمن ولجنة توجيهية حيث يمكن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والأمم المتحدة والشركاء الدوليين أن يحددوا الأولويات وأن ينسقوا نُهجهم وأن يقدموا التوجيه إلى الدول الأعضاء بشأن وسائل تعزيز وتبسيط إدارة قطاع الأمن في جميع جوانب منع نشوب النزاعات وحلها. وما زلنا نشجع المشاركة النشطة في هذه المحافل، لا سيما وأن الدول الأعضاء التي تنفذ عمليات لإصلاح قطاع الأمن مدعوة إلى تقديم موجزات ومشاطرة الخبرات.

وبما أن إصـــلاح قطاع الأمن مرتبط بحدوث تغيير في العقلية، وهي عملية تدريجية في كثير من الأحيان، فمن الضــــروري أن تقدم جميع الجهات المعنية دعماً طويل الأجل للبرامج ذات الأطر المنطقية المرنة التي يمكن تكييفها مع التهديدات الأمنية الناشئة، حسب السياق المحدد للحالة. وهذا سيحد من إمكانية ســحب الشــركاء الدوليين للدعم، وهو ما شــهدناه في بعض الحالات في القارة والذي يمكن أن يســهم في تدهور الحالة.

وكما يعلم جميع أعضـــاء المجلس، فإن جائحة فيروس كورونا قد أثرت ســلبا على جميع مجالات المجتمع تقريباً. ولم تسلم أنشطة إصـلاح قطاع الأمن من ذلك. وسنواصـل تكييف التدخلات مع هذا الواقع غير المسبوق من أجل تلبية توقعات الدول الأعضاء.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن الاتحاد الأفريقي يدرك أن إدارة قطاع الأمن شـرط لازم لبناء السلام والحفاظ عليه. ومع ذلك، فإنّ عملية إصلاح قطاع الأمن معقدة سياسياً وطويلة الأمد وغالباً ما تكون مكلفة. ولذلك، فإنها تتطلب مشـاركة كاملة من جانب أصـحاب المصـلحة من الدول ومن غير الدول، وذلك في ظل امتلاك زمام الأمور بقوة على الصعيد الوطني مع الاسترشاد بقيادة سياسية رفيعة المستوى.

والاتحاد الأفريقي ملتزم بتقديم دعم معزز لجهود الدول الأعضـاء والجماعات الاقتصـادية الإقليمية في السنوات المقبلة، وقد وضع استراتيجية الاتحاد الأفريقي لإصلاح قطاع الأمن لفترة ثلاث سنوات 2021-2023. واضـطلعت الأمم المتحدة وشركاؤها بدور أسـاسـي في وضــع هذه الاسـتراتيجية، ونتطلع إلى تعزيز التعاون والتنسيق في مجال الشراكة في تنفيذها.

ولا يســـعني أن أختتم بياني من دون أن أعرب مجددا عن امتناني لوزيرة الخارجية ناليدي باندور على دعوتها مفوضـية الاتحاد الأفريقي إلى التحدث بشأن هذا الموضـوع الهام. وما زلنا ممتنين على التعاون البناء لمجلس الأمن معنا.

وكما يعلم أعضـاء المجلس، سيعقد الاتحاد الأفريقي في 6 كانون الأول/ديسمبر 2020 مؤتمر قمة استثنائية بشأن إسكات البنادق. وستسهم نتائج مؤتمر القمة في الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وفي التعجيل بتنفيذ مبادرة إسكات البنادق في القارة.

ونعول على نتائج هذه المناقشة لدعم جهود دولنا الأعضاء في إدارة قطاع الأمن وإصلاحه.

المرفق الرابع

بيان وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، ناليدي باندور

يشرف جنوب أفريقيا أن تترأس جلسة مجلس الأمن اليوم بشأن مسألة إدارة قطاع الأمن وإصلاحه، التي نعتقد أنها تستحق الاهتمام المستمر من المجلس لأنها تظل جانبا أساسيا من جهود منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ونشكر جميع الذين قدموا إحاطات على إحاطاتهم الثاقبة، التي ستثري بالتأكيد المناقشة اليوم، وجميع أعضاء المجلس الحاضرين على مشاركتهم.

إن مفتاح نهج جنوب أفريقيا في الحفاظ على السلام هو وجود منظور كلي لمنع نشوب النزاعات وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع والحفاظ على السلام. وقد اتخذنا قرارا واعيا بتعزيز حتمية بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع بعقد مناقشة اليوم التي تركز على إدارة قطاع الأمن وإصلاحه. وهذا مجال يتطلب تفكيرا دوريا من مجلس الأمن في ضوء التهديدات الأمنية المتطورة، بما فيها التهديدات غير المتناظرة بطابعها، فضلا عن التدابير التي يتعين على البلدان الخارجة من النزاع اتخاذها لإحراز تقدم والحفاظ على مكاسبها التي حققتها بمشقة.

ويكمن في صميم إصلاح قطاع الأمن توقع أن تكون الدولة قادرة على توفير الأمن والحماية لسكانها بكفاءة وفعالية عن طريق وضع السياسات والهياكل وبناء القدرات المؤسسية لقطاع الأمن. وهذه ضرورة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في مجتمعات ما بعد النزاع على المدى الطويل.

وتدرك جنوب أفريقيا أن إدارة قطاع الأمن وإصلاحه يختلفان من دولة لأخرى. وقد أثبتت تجربتنا الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن أنه عنصر أساسي في ترسيخ الديمقراطية والحفاظ على السلام في بلدنا المتنوع. وأسهمت الإرادة السياسية لدى جميع شرائح المجتمع ومشاركتها ووضع إطار تشريعي وسياساتي قوي وتحويلي في نجاح تجربة جنوب أفريقيا في مجال إصلاح قطاع الأمن. وفي هذا السياق، تواصل جنوب أفريقيا تبادل خبراتها مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان الأفريقية المتضررة من النزاعات والبلدان الخارجة منها.

وتقدم جنوب أفريقيا، من خلال التعاون الثنائي، المشورة فيما يتعلق بالسياسات والمؤسسات والهياكل بشأن إصلاح قطاع الأمن وتدريب موظفيه في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وليسوتو، وذلك من بين دول أخرى. وتشارك جنوب أفريقيا، بوصفها بلدا مساهما بقوات وبأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في تنفيذ الولايات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وفي منطقة دارفور بالسودان. وتعقد جنوب أفريقيا، بصفتها رئيسة مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، بالاشتراك مع سلوفاكيا، اجتماعات منتظمة بالتنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة والأفكار الثاقبة في مجال الحفاظ على السلام وإصلاح قطاع الأمن بغية تعزيز عمل الأمم المتحدة في هذا المجال.

غير أننا نلاحظ أنه قد مر بعض الوقت منذ آخر مرة نظر فيها مجلس الأمن في مسألة إصلاح قطاع الأمن في نطاق اختصاصه. ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن الوحيد بشأن هذه المسألة (القرار 2151 (2014))، الذي بادرت نيجيريا باقتراح مشروعه قبل أكثر من ست سنوات، تعترف جنوب أفريقيا بإحراز تقدم ملموس في النهوض بإدارة قطاع الأمن وإصلاحه. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات وتحديات في

التنفيذ، مما يتيح فرصة للمجلس وللدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتحسين في هذا المجال الهام لبناء السلام.

وقد أُحرز تقدم ملحوظ في تحديد أولويات إدارة قطاع الأمن وإصلاحه في العديد من عمليات السلام. ونتيجة لذلك، أصبحت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة تُكلَّف على نحو متزايد بتقديم المساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن بالتعاون الوثيق مع الدولة المضيفة. وهذا أمر حيوي لتمكين البعثات من الاضطلاع بولاياتها وتسليم المسؤوليات الأمنية إلى الدولة المضيفة في الوقت المناسب.

كما نلاحظ أن اتفاقات السلام التي يسرتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية – مثل تلك الخاصة بجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان وكولومبيا ومالي وهايتي – باتت تتضمن بشكل متزايد أحكاما بشأن إدارة قطاع الأمن وإصلاحه. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان تنفيذها بفعالية وفي الوقت المناسب. ويلزم أن يكون هناك مشاركة مستمرة وإشراف من جانب أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك مجلس الأمن، من أجل معالجة هذه الثغرة.

ويجب أن نواصل التصدي للتحديات التي لا تزال قائمة في إدارة قطاع الأمن وإصلاحه، مثل عدم المواءمة بين الأولويات الوطنية والدعم المقدم من الشركاء الثنائيين والدوليين وضعف التنسيق بين الشركاء والسلطات الوطنية، مما يؤدي إلى عدم فعالية مبادرات إصلاح قطاع الأمن. إن من اختصاص كل دولة أن تحدد نهجها واستراتيجياتها وسياساتها المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن من البداية مرورا بمرحلة التنفيذ وحتى التقييم. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون الدعم المقدم من المجتمع الدولي منسقا تنسيقا جيدا وأن يتماشى مع الأولويات الوطنية للدولة المضيفة. وسيكون ذلك متسقا مع مبادئ المسؤولية والقيادة الوطنيتين الكاملتين التي يجب أن توجه الإدارة والإصلاح الفعالين لقطاع الأمن. ويجب تجنب اتباع نهج واحد يناسب الجميع، نظرا للاختلافات الدقيقة بين المجتمعات وتباين احتياجاتها وتعقيداتها.

ولكفالة قدرة إصلاح قطاع الأمن على دعم السلام المستدام في الأجل الطويل، فإنه يجب أن يسترشد باحتياجات جميع السكان وأن يلبيها مع المشاركة النشطة للنساء والشباب، فضلا عن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وفي الواقع، تظل مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وهادفة من خلال وضع استراتيجيات لإصلاح قطاع الأمن تراعي الاعتبارات الجنسانية عنصرا حيويا في أي جهد لبناء السلام. ولن يسهم ذلك في كفالة العمليات الشاملة للجميع فحسب، بل سيسهم أيضا في توطيد الثقة المتبادلة بين السكان والمؤسسات الأمنية.

إن نجاح أي جهد لبناء السلام يتطلب موارد كافية. ولذلك، هناك حاجة إلى ضمان تمويل مستدام يمكن التنبؤ به للأنشطة المتصلة بجهود إصلاح قطاع الأمن.

وهناك فرص ينبغي أن نستكشفها لمواصلة النهوض بإدارة قطاع الأمن وإصلاحه. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي الذي يملك هيكلا راسخا لإصلاح قطاع الأمن، تعززه في المقام الأول سياسته لإصلاح قطاع الأمن ومركزه لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات ولجنته التوجيهية المعنية بإصلاح قطاع الأمن.

نرى أيضا أنه من المفيد أن يدرج مجلس الأمن إصلاح قطاع الأمن في جدول أعماله باعتباره إحدى أولوياته الرئيسية، وأن يولي اهتماما مستمرا لهذا الإصلاح بغية منع البلدان من العودة إلى النزاع.

وسـيتيح ذلك أيضـا لمجلس الأمن أن يُقيم التطورات في مجال العمل هذا وأن يُتابعها، وأن يسـتفيد بطريقة شـاملة من الدروس المسـتفادة من أجل تحسـين الإجراءات التي يتخذها في معالجة إدارة قطاع الأمن وإصلاحه في حالات قطرية محددة.

وفي ضوء هذه الخلفية، تعهدت جنوب أفريقيا باستكمال القرار 2151 (2014) لجعله أكثر أهمية، مع مراعاة الحالة المتطورة فيما يتعلق بتحقيق أهداف إدارة قطاع الأمن وإصلاحه.

واسـمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام جنوب أفريقيا بدعم مبادرات إدارة قطاع الأمن وإصـلاحه. ولا تزال جنوب أفريقيا، بوصـفها رئيساً مشـاركا في رئاسـة مجموعة أصـدقاء إصـلاح قطاع الأمن مع سـلوفاكيا، ملتزمة بإحراز التقدم في هذا المجال الحيوي من العمل، مما يعد أسـاسـيا في تنفيذ ولاية مجلس الأمن المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، وفي تحقيق عالم ينعم بالرخاء والسلام للجميع.

المرفق الخامس

بيان وزيرة الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة الخارجية في بلجيكا، صوفي ويلميس

[الأصل: بالفرنسية]

أود أنا أيضا أن أشكر جنوب أفريقيا على تنظيم هذه المناقشة بشأن مسألة إصلاح قطاع الأمن.

وتشكل هذه الإصلاحات جزءا أساسيا من ولايات عمليات السلام - فهي ترسي في حال إدارتها بشكل جيد، الأسس لتحقيق السلام المستدام. وينبغي أن تكون هناك ثلاثة عناصر رئيسية تدعم أعمالنا في هذا المجال الأساسي من مجالات إعادة الإعمار بعد فترة النزاع أو الأزمة العميقة.

العنصر الأول هو اتباع نهج شامل. ومن المؤسف أن جهودنا في مجال إصلاح قطاع الأمن ستذهب سدى إذا لم تكن قائمة على هذا النهج. إن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون هما حقا شرطان لا غنى عنهما لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية المستدامة. ويتجلى إصلاح قطاع الأمن الناجح في إصلاح يؤدي إلى وجود جيش وشرطة وقضاء يحترمون المبادئ الديمقراطية ويدركون مسؤولياتهم تجاه السكان. ومن المهم أيضا إدماج أهداف التنمية المستدامة في هذا النهج.

وتتعلق نقطتي الثانية بالشمولية. وفي كثير من الأحيان، لا تراعي ولايات إصلاح قطاع الأمن على نحو كاف جميع قطاعات المجتمع. وفي كثير من الأحيان، تقع عمليات إصلاح قطاع الأمن في نطاق اختصاص السلطة التنفيذية وحدها. وعلينا أن نسد تلك الفجوة. وينبغي استشارة جميع الجهات الفاعلة في المجتمع بشأن إدارة الأمن - المجتمع المدني والنساء والشباب. وعلى هذا النحو، يجب أن نحافظ على مستوى عال من الطموح فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/1158، الذي سنعتمده قريبا، تمشيا مع القرار 2151 (2014).

ثالثا، أود أن أثني على دور الاتحاد الأفريقي كوسيط وميسر لأحكام إصلاح قطاع الأمن في عدة عمليات سلام. كما أن الاتحاد الأوروبي وبلجيكا يتحملان مسؤولياتهما، وترتبط جهودنا ارتباطا وثيقا بجهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وتؤيد بلجيكا جهود المجتمع الدولي في هذا المجال بطرق شتى. ففي منطقة الساحل، وفي منطقة البحيرات الكبرى، يعمل الجيش البلجيكي والشرطة الاتحادية والوكالة البلجيكية للتنمية ووزارة العدل، وبالطبع وزارتي، بتضافر لدعم هذه الإصلاحات. وتشارك بلجيكا أيضا بنشاط في جهود الاتحاد الأوروبي لدعم تلك العمليات.

وتنير تلك التجربة في هذا المجال تفكيرنا. وفي هذا الصدد، أود أن أطرح نهجين على سبيل الختام.

يجب علينا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن نكفل تعزيز التنسيق بين المنظمات المشاركة في إصلاح قطاع الأمن. ولدى الاتحاد الأفريقي بالفعل شراكة مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على حد سواء. وينبغي لنا أيضا أن نكفل إشراك المنظمات الأخرى في أعمالنا في أقرب وقت ممكن، ولا سيما المنظمات على الصعيد دون الإقليمي، وفي القارة الأوروبية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ثانيا، إن لبعثات الأمم المتحدة للسلام في الميدان دورا فريدا في تحديد الأولويات الاستراتيجية وفي تنسيق الجهود. وتدعو بلجيكا إلى تعزيز هذا الدور التنسيقي وإلى الالتزام الحقيقي من جانب البعثات ككل بولايات لدعم الإصلاح.

المرفق السادس

بيان نائب وزير خارجية إستونيا، رين تامسار

أشكر مقدمي الإحاطات على استعراضهم الشامل، ورئاسة جنوب أفريقيا على تنظيمها مناقشة اليوم.

لقد ارتبط نهج الأمم المتحدة والدول الأعضاء على مر السنين، في مجال إصلاح قطاع الأمن بشكل متزايد بالبرنامج الأوسع نطاقا لبناء السلام، والحفاظ عليه والوقاية. وهناك فهم متزايد بأن الحوار المتعلق بإصلاح قطاع الأمن لا يصل إلى كامل إمكاناته وفعاليته إذا اقتصر على حالة ما بعد النزاع؛ وبدلا من ذلك، هناك حاجة إلى أن تكون نظرة شاملة إلى إصلاح قطاع الأمن، طوال الدورة الكاملة للنزاع. وترى إستونيا أن بناء القدرات في وقت مبكر يمكن أن يمنع البلدان والمجتمعات المحلية من العودة إلى العنف بعد انتهاء المرحلة النشطة من النزاع.

ولا غنى عن وجود رؤية للمجتمع ولنظام إصلاح قطاع الأمن برمتهما. ويتعين أن يراعي إصلاح المؤسسات الأمنية، فضلا عن مقدمي الخدمات الأمنية، الحساسيات المحلية والسياق والجهات الفاعلة ذات الصلة على أرض الواقع. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الملكية المحلية والوطنية والإقليمية لعملية الإصلاح. وفي ذلك السياق، فإننا نشيد بالدور الذي قام به الاتحاد الأفريقي كوسيط وميسر للمفاوضات بشأن الأحكام المحددة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في العمليات السياسية وعمليات السلام.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالتشجيع لرؤية التقدم المحرز في مجال إصلاح قطاع الأمن على الصعيد القطري. فالصومال، على سبيل المثال، حقق تقدما كبيرا فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن بمساعدة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على حد سواء. ويهدف البرنامج المشترك لإدارة قطاع الأمن إلى زيادة الرقابة المدنية على إصلاحات قطاع الأمن. ومن المهم أن يدعم البرنامج أيضا مشاركة المجتمع المدني، مع التركيز على المنظمات النسائية والشبابية، في عملية إصلاح قطاع الأمن. ومن بين الثغرات الرئيسية التي حددتها الأمم المتحدة في عمليات إصلاح قطاع الأمن، عدم إشراك المرأة في قطاع الأمن وعمليات بناء المؤسسات، وكذلك في الحوارات التي تؤدي إلى بناء السلام والحفاظ عليه. ومن المهم ليس فقط إشراك المرأة في العمليات الرسمية والهيئات الرسمية ذات الصلة بقطاع الأمن، بل أيضاً ضمان أن يكون إصلاح قطاع الأمن مصمماً بحيث يراعي المنظور الجنساني. ويشمل ذلك ضمان استجابة إنسانية تراعي الفوارق بين الجنسين. ومن الضروري توفرنا على مبادئ توجيهية واضحة بشأن كيفية إشراك المزيد من النساء من جميع فئات المجتمع في عملية إصلاح قطاع الأمن، والإصلاحات القضائية والحوار السياسي بشأن بناء السلام والحفاظ عليه. للأسف، كثيرا ما تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب من جراء النزاع المسلح، ولذلك من المهم للغاية إسماع أصواتهن.

ومن الجوانب الحاسمة لإصلاح قطاع الأمن وإدارته مسألة المساءلة واحترام حقوق الإنسان. فيلزم زيادة التركيز على النهج القائمة على حقوق الإنسان تجاه إصلاح قطاع الأمن. إنه جانب هام في الهدف العام لحل الأسباب الجذرية للنزاعات. والتصدي الفعال لانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها من خلال تعزيز المساءلة في قطاع الأمن أمر أساسي لاستعادة الثقة بين الشعب والدولة التي كثيرا ما تفتقر إليها المجتمعات التي تعاني من النزاعات. ولا بد من أن يكون ضمان مساءلة جميع مرتكبي الجرائم ضد المدنيين واجتثاث ثقافة الإفلات من العقاب جزءا من نهج شامل لتعافي المجتمعات وتهيئة الظروف الملائمة للسلام المستدام.

وأخيرا، تؤيد إســـتونيا تأييدا كاملا جهود الأمم المتحدة لتحســـين فعالية عمليات الســـلام. ومن الضروري في ذلك السياق مواصلة إيجاد سبل أفضل وأكثر كفاءة لتصميم وتنفيذ آليات تنسيق دولية تدعم عمليات إصلاح قطاع الأمن.

المرفق السابع

بيان كاتب الدولة لدى وزير الشـــؤون الخارجية والهجرة والتونســـيين بالخارج، محمد علي النفطي

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أتقدّم بخالص الشـــكر لمعالي الدكتورة ناليدي باندور وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، على عقد هذه الجلســة وعلى اختيار هذا الموضـــوع الهام محورا لها. كما أتقدّم بأحرّ التهاني إلى جمهورية جنوب إفريقيا الشقيقة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر متمنيا لها النجاح والتوفيق. وأعرب لســانت فنســنت وجزر غرينادين عن فائق التقدير على رئاســتها الموفّقة للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

كما أشــكر كلّا من الســيدة بينتو كيتا والســيد ألكســندر زويف والســيد فرنانديز – تارانكو على إحاطاتهم القيّمة.

يشـهد العالم، ولا سـيّما القارة الأفريقية والمنطقة العربية العديد من التوتّرات والنزاعات التي تسـبّبت في خسائر بشرية ومادية فادحة وأزمات إنسانية حادّة لملايين اللاجئين والمهجّرين، علاوة على تأثيراتها على مسارات التنمية وتماسك المجتمعات وعلى الأمن والسلم والاستقرار إقليميا ودوليا.

ورغم الأهمية القصـــوى للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن وبعثات الأمم المتحدة لتحقيق الســلام وإســهامات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في فض النزاعات، يمثل تثبيت الأمن الجانب الأكثر أهمية باعتبار إســهامه في إنجاح الجهود الســياســية لتســوية الأزمات وبناء الســلم واســتدامة الاســـتقرار ومنع انهيار الأوضـــاع واندلاع أزمات ونزاعات جديدة، علاوة على دوره في إعادة الطمأنينة للشـــعوب المعنية ومســـاعدتها على اســـتعادة النســـق الطبيعي لحياتها والانصـــراف إلى إعادة البناء وتحقيق التنمية.

وفي هذا الإطار، تمثل مسـاعدة البلدان في مراحل ما بعد النزاعات على تعزيز قدراتها على تحقيق الأمن وتوفير الحماية للمدنيين ومعالجة الأسـباب العميقة للهشـاشــة الأمنية أولوية مطلقة باعتبارها أحد أهمّ مكوّنات مسـارات بناء السـلام ومنع تجدّد العنف والتوتّرات السـياسـية، كما يشـير إلى ذلك قرار مجلس الأمن 2282 (2016).

ولتكون هذه العملية ذات جدوى في الحفاظ على مســار الســلم وترســيخه، يجب أن تتضــمّن تعزيز إدارة قطاع الأمن وإصـــلاح المؤسّـســـات القائمة وتفعيلها بما يرفع قدرة الدولة على بســط نفوذها وممارســة صـلاحياتها في إنفاذ القانون. كما يجب أن تتمّ بملكية وطنية وحسب خصوصيات كلّ سياق مع التركيز على الاحتياجات والأولويات التي تتطلبّها كلّ مرحلة، لا ســيّما فيما يتعلق بتحقيق الوحدة الوطنية وترســـيخ ثقافة الحوار السلمي والمشاركة.

ومن هنا نؤكّد على أهمية دور الأمم المتحدة في مســـاعدة الدول المعنية على إدارة القطاع الأمني وبناء استراتيجيات أمنية تضمن حماية الشعوب ووقايتها من العنف وتفسح المجال لمختلف مكوّنات المجتمع للمشـاركة في هذا المسـار وإنجاح عملية التعافي بعد النزاعات، خاصّـة من خلال تعزيز دور المرأة والشـباب في ترسيخ الأمن واستدامة السلم والاستقرار وإعادة الإدماج والوحدة الوطنية وتحقيق التنمية.

وبقدر ما نشـيد بجهود منظّمة الأمم المتحدة في تطوير عمليات حفظ وبناء السـلام وبعثات تحقيق الاسـتقرار، نؤكّد على أهمية مواصـلة التركيز فيها على دعم مسـارات حوكمة الأمن وإصـلاحه بالتوازي مع مراعاة الاعتبارات المشار إليها آنفا، إلى جانب أهمية مواصلة التعاون والتنسيق بين الأمم المتّحدة والأطراف الدولية الأخرى في هذا المجال وتوفير المزيد من الدعم الكافي والتمويل اللازم للجهود والمبادرات الوطنية وإدراجها ضمن برامج المساعدة الإنمائية الرسمية.

أقرت خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 التي اعتمدت سـنة 2015، انطلاقا من معادلة ترابط الأمن والسـلم والتنمية، أهمية الدور المحوري للمؤسّسـات الفاعلة والشـفافية والعدالة في تحقيق الأمن وبناء السلام ومنع العنف والنزاعات.

كذلك، فإنّ تحقيق أهداف خطة عام 2063 للتنمية والاندماج والنموّ الاقتصـادي في أفريقيا يمرّ حتما عبر ترسـيخ مقوّمات الأمن والسـلم والاسـتقرار في ربوع قارّتنا كافّة، على النحو الذي تكرّسـه "مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا" التي تهدف إلى إخلاء القارة من كل الحروب القائمة والنزاعات العنيفة حتى تتفرغ شعوبها للتنمية والبناء.

لقد أثبتت التجارب في محيطنا المباشر وفي العالم، أنّ إصلاح الأمن وإدارته شرط أساسي لنجاح مسـارات بناء السـلام، كما إنّه أحد أهمّ مداخل اسـتعادة الحكومات والمؤسـسـات الشـرعية لزمام الأمور في مرحلة ما بعد النزاعات وتهيئة الأرضـية لاسـتكمال بقية المراحل بدءا بترتيبات بناء الثقة ودفع التسـوية السياسية مرورا بالمصالحة الوطنية وصولا إلى التنمية المستدامة. وهذه عملية دقيقة وحساسة تتطلب مشاركة الجميع وتفهّما وتكاملا بين الجهود الوطنية والمساعدة والمرافقة الأممية والدولية.

أجدّد، في الختام، تأكيد التزام تونس بمواصـلة إسـهامها الفاعل في تعزيز الأمن والسـلم الدوليين ودعم الدبلوماسـية الوقائية وإنجاح كل الجهود والمبادرات الرامية إلى تخليص العالم من النزاعات والعنف وتوفير الأمن المستدام لكلّ الشعوب.

المرفق الثامن

بيان وزيرة الدولة المسؤولة عن الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في سانت فنسنت وجزر غرينادين، كيسال م. بيترز

ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بمناقشة اليوم بشأن إدارة قطاع الأمن وإصلاحه. ونشيد بجنوب أفريقيا من خلالكم، السيد الرئيس، على هذه المبادرة ونشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

لا يمكن حل التحديات الأمنية المعقدة التي تواجه عالمنا اليوم بنجاح إلا من خلال استراتيجيات متكاملة ومتسقة تعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وتعزز التماسك الاجتماعي وتنهض بالملكية الوطنية للعمليات السياسية وعمليات السلام.

فإدارة قطاع الأمن وإصلاحه تؤدي دورا محورياً في بناء السلام والحفاظ عليه من خلال تبسيط مهام الحوكمة البالغة الأهمية وإعادة تنظيم الترتيبات المؤسسية لتعزيز الاستقرار وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي وبناء ثقة الجمهور وتهيئة بيئة مواتية للخطط والأولويات الإنمائية الوطنية.

وفي البلدان المتضررة من النزاعات، ولا سيما تلك التي تعاني من الآثار الضارة الناجمة عن نشاط الجماعات المسلحة، يكون لإصلاح قطاع الأمن أثر معياري هام. وإذ يصبح من يتولون المسؤولية عن حماية المدنيين وتعزيز سيادة القانون وتوفير الأمن أكثر تنظيما ومهنية، تتغلغل ثقافة الأمن في جميع أرجاء المجتمع حيث يصبح الناس مهيئين لبناء علاقات دائمة وسلمية ومستقرة.

ولا يمكن تيسير إصلاح النسيج الاجتماعي هذا إلا من خلال مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة تستجيب لاحتياجات المواطنين. ولذلك، من الضروري أن تستند جميع جهود إدارة قطاع الأمن وإصلاحه إلى مشاورات عامة شاملة تسمح بإشراك جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومجموعات مناصرة المرأة والشباب والمنظمات الدينية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الآخرين الذين يساعدون الدول الأعضاء في برامجها الإصلاحية. ونرحب بالمساعدة في مجال بناء القدرات للبلدان المتضررة من النزاعات في مجالات الشرطة والعدالة والإصلاحيات من خلال جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون، فضلاً عن الأنشطة البرنامجية للجنة بناء السلام.

ومن أجل تحقيق الحد الأقصى لأثر إدارة قطاع الأمن وإصلاحه، يجب ربط هذه المبادرات بجهود إنمائية أوسع نطاقا لتعزيز النظام القضائي والتشريعي وتحسين التدريب والتعليم ومعالجة الحواجز الهيكلية التي تعترض المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن الأهمية بمكان في ذلك الصدد أن تُدرج في عملية الإصلاح نظرة كلية عن عوامل النزاع عبر الصلة بين السلم والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية. وينبغي ألا تغفل آثار الدوافع المعاصرة لانعدام الأمن، مثل تغير المناخ والتدهور البيئي والأزمات الصحية والنشاط في الفضاء الإلكتروني.

ويجب أيضا التأكيد على أن التغييرات الاجتماعية الإيجابية المتوخاة من خلال هذه المبادرات لا يمكن فرضها من الخارج أبدا – بل يجب أن تنبثق عضويا من داخل الدولة بدعم من الجهات الفاعلة التي لديها الخبرة والفهم السياقي للديناميات الأمنية المحلية والإقليمية. ولا يمكن أن يكون هناك نهج واحد

مناسب للجميع في إدارة قطاع الأمن وإصلاحه. فهذه العمليات يجب أن تكون محددة السياق ومنظمة على أساس أوجه التاريخ الفريدة والثقافات والسياسات والظروف المادية للتنمية الموجودة داخل كل بلد بعينه.

وفي ضوء ما تقدم، نؤكد أهمية إطار سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن ومجموعة التدابير التي يقودها الاتحاد الأفريقي لتعزيز السلام والأمن في القارة، بما في ذلك مبادرة إسكات المدافع وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. ونشجع على توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في توفير التوجيه التنفيذي لعمليات حفظ السلام المكلفة بتقديم المساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن إلى البلدان المضيفة في أفريقيا. ونشجع أيضا مجتمع المانحين على زيادة جهوده لتوفير التمويل على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به لمبادرات إصلاح قطاع الأمن من خلال برامجه للمساعدة الإنمائية في الخارج.

وفي الختام، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين أن جميع جهود إدارة قطاع الأمن وإصلاحه يجب أن تضع الناس في مركز الصدارة. والهيكل الأمني يجب أن يوفر للجميع الحماية وإمكانية اللجوء إلى القضاء، دون تمييز، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفيما نبدأ عقد العمل الهام هذا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن نجدد التزامنا ببناء عالم أكثر سلاما وازدهارا.

المرفق التاسع

بيان وزير الدولة الألماني، نيلز أنين

لقد أصبح "بناء السلام والحفاظ عليه" في الآونة الأخيرة بندا منتظما في جدول أعمال مجلس الأمن. وهذه علامة حاسمة ومفعمة بالأمل على ميل المجلس إلى نهج استشرافي واستباقي بصورة أكبر، وهو ما دعت إليه ألمانيا على مدى فترة عضويتها خلال العامين الماضيين.

ولذلك، أود أن أشكر جنوب أفريقيا على إتاحة الفرصة لإجراء مناقشة اليوم. ونحن ممتنون لها على ما أبدته من تعاون ممتاز خلال العامين الماضيين. وهذه هي المرة الثانية التي تشترك فيها جنوب أفريقيا وألمانيا في عضوية المجلس. وأعتقد أننا استفدنا كثيرا من هذا الأمر، لا سيما من أجل تعزيز علاقاتنا الثنائية في الأوقات الصعبة. فلنستهدف فترة مشتركة ثالثة في المجلس.

وبالعودة إلى اجتماع اليوم، أعتقد أن إصلاح قطاع الأمن جانب أساسي من جوانب النهج الشامل للسلام والأمن. وقد أصبح عنصرا رئيسيا في جدول الأعمال الدولي في البلدان المتضررة من النزاعات. وهو يتطلب اهتماما مستمرا ومبكرا، فضلا عن مشاركة ودعم مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، من أجل إنشاء قطاع أمني فعال وشرعي وقابل للمساءلة.

وقد اقترحنا خطوات ملموسة جدا بشأن الكيفية التي ينبغي أن يعالج بها المجلس بشكل أفضل الأسباب الجذرية، وبالتالي توقع التحديات وتعزيز منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه. وأود أن أشير إلى بعض التوصيات وكيفية ارتباط هذا النهج بإصلاح قطاع الأمن:

أولا، ينبغي لنا بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن أن نكفل تزويد الأمم المتحدة ووجودها في الميدان وعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة لديها بالولاية والموارد الكافية لتنفيذ فهم شامل للسلام والأمن. فكل عملية من عمليات السلام ينبغي أن تكون قادرة على تقديم المشورة والدعم إلى الجهات الفاعلة في مجال الأمن الوطني، بما في ذلك بشأن الجانب الحاسم لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أقمنا شراكة مع الاتحاد الأفريقي لدعم مبادرته لإسكات المدافع من أجل خفض تدفق الأسلحة إلى مناطق النزاع وتحسين مراقبة الأسلحة والذخائر في الدول الهشة، بما في ذلك من خلال إصلاح قطاع الأمن، وتدريب جيل جديد من الخبراء لتولي زمام القيادة في مجال تحديد الأسلحة. وهذا أمر هام بصفة خاصة في سياق العمليات الانتقالية.

كما أن هناك حاجة ماسة إلى دعم عمليات إصلاح قطاع الأمن في السياقات غير المرتبطة بالبعثات التي يمكن أن يؤدي فيها دورا المنسقون المقيمون. والقدرة الدائمة في برينديزي منصة هامة توفر خبرة محددة في مجال إصلاح قطاع الأمن. ويسر ألمانيا أن تدعم هذه القدرات ماليا على أساس ثنائي، بينما نأمل أن تمول من الميزانية العامة فيما بعد. وأود أن أناشد من يترددون بشأن إدراج ذلك في الميزانية العامة بأن كل فلس ينفق في منع نشوب النزاعات يوفر دولارات تنفق في عمليات التدخل. فلنعمل على هذا الأمر معا.

ثانيا، بينما نحتاج إلى التنسيق والاتساق على نحو أفضل داخل منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، فإن التنسيق وحده لن يفي بالغرض المنشود. كما أن بناء السلام والحفاظ عليه بحاجة

إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به. وينبغي أن نستكشف آليات تمويل مبتكرة ونواصل تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية، فضلا عن القطاع الخاص.

ثالثا، ستذهب جميع الجهود سدى إذا لم تكن قائمة على الملكية الوطنية. وينبغي أن نتأكد من أن ما نبنيه يظل صامدا في الواقع. إن احترام حقوق الإنسان والعمليات السياسية التي تشمل الجميع وتسمح لجميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء والشباب والفئات المهمشة، بالمشاركة بطريقة مجدية، أمر حاسم لبناء هياكل دائمة وقطاعات أمنية تحظى – وربما هذا هو الأهم – بثقة الشعب. ومن واجب المجلس أن يدمج تلك المتطلبات في ولاياته.

وأشكركم، سيدتي الرئيسة، مرة أخرى على تنظيم مناقشة اليوم. ومن المهم تسليط الضوء على المسألة الحاسمة المتمثلة في إصلاح قطاع الأمن ذاته، بل ومن المهم أن ندرك تماماً أن الإصلاحات الناجحة لقطاع الأمن أمر محوري لتحقيق الاستقرار وبناء مجتمعات قادرة على التكيف وشاملة للجميع.

وإصلاح قطاع الأمن حلقة وصل طبيعية بين أي بعثة لحفظ السلام والانتقال إلى بيئة لبناء السلام في نهاية المطاف. وإصلاح قطاع الأمن استثمار طويل الأجل في السلام والأمن. وبهذه الروح، يتعين على المجلس أن ينظر بصورة منهجية في هذه المسألة الشاملة في مناقشاته وولاياته.

المرفق العاشر

بيان نائب وزير خارجية إندونيسيا، ماهيندرا سيريغار

تُبرز جائحة مرض فيروس كورونا أهمية الإدارة الملائمة لقطاع الأمن. ينبغي للمؤسسات الأمنية في جميع أنحاء العالم أن تؤدي وظائفها على نحو يتجاوز نطاق ولاياتها لدعم جهود التصدي للجائحة. بيد أن الحالة أكثر تعقيدا بالنسبة للبلدان الخارجة من النزاعات، إذ أن مؤسساتها الأمنية غالبا ما تكون ضعيفة وتفتقر إلى القدرات اللازمة للتصدي لتلك التحديات. ولذلك، فإن إصلاح قطاع الأمن أمر بالغ الأهمية لبناء السلام والحفاظ عليه. إن المؤسسات الأمنية الفعالة والمهنية والقابلة للمساءلة هي مفتاح التصدي للتحديات الأمنية المباشرة ومنع تكرار نشوب النزاعات وتهيئة بيئات مواتية للتنمية. ومن هذا المنطلق، أود أن أُشير إلى النقاط التالية:

أولا، إن إصلاح قطاع الأمن يجب أن تقوده وتتول زمامه جهات فاعلة وطنية، ويجب أن يلبي احتياجات وسياقات وطنية محددة. ولا توجد صيغة واحدة تناسب الجميع. ولذلك، من الضروري أن تضطلع البلدان المضيفة بدور قيادي في تخطيط وتنفيذ الإصلاح. ومن الأهمية بمكان على نحو مماثل مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء. فالقيام بعملية شاملة تقودها وتتولى زمامها جهات وطنية هو مفتاح نجاح إصلاح قطاع الأمن في الأجل الطويل.

ثانيا، يجب تعزيز دور الأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن في البلدان المتضررة من النزاعات. وتحظى الآن معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بولاية لدعم إصلاح قطاع الأمن. وينبغي لمجلس الأمن أن يكفل أن ولاياته واضحة وواقعية وقابلة للتحقيق. ولتنفيذ الولاية بفعالية، يجب تزويد بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بالموارد والقدرات الكافية.

ونؤيد أيضا تعزيز دور لجنة بناء السلام بوصفها المنبر الرئيسي لتسخير الدعم الشامل لإصلاح قطاع الأمن. وينبغي تعزيز التآزر بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، لا سيما خلال المراحل الانتقالية. ويجب على الأمم المتحدة أيضاً أن تعزز التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في الميدان لكفالة وجود استراتيجية متسقة لدعم إصلاح قطاع الأمن.

ثالثاً، إن الشراكة مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة أمر أساسي. فلا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل بمفردها. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دوراً هاماً، لا سيما من خلال طرح المنظورات وأفضل الممارسات الإقليمية. وينبغي أيضاً تعزيز الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية لضمان التمويل الكافي والمستدام لإصلاح قطاع الأمن.

ويمكن للدول الأعضاء أيضاً أن تسهم في ذلك بتقديم المساعدة التقنية، فضلاً عن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. ولإندونيسيا تجربتها الخاصة في مجال إصلاح قطاع الأمن بنجاح كجزء من عملية إصلاح سياسي أوسع نطاقاً، وإرساء الديمقراطية في بداية القرن الحادي والعشرين. ونحن حريصون على تبادل خبراتنا وأفضل ممارساتنا، بما في ذلك من خلال عضويتنا في مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن. فحفظة السلام من بلدنا، على سبيل المثال، يشاركون بنشاط في تنفيذ ولايات البعثات لدعم إعادة تطبيق القرارات في البلدان المضيفة.

وإلى جانب حفظ السلام، قمنا أيضاً بدعم بناء القدرات في مجال الأمن وسيادة القانون، من خلال الآليات الثنائية، فضـــــلاً عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولذلك وفرنا برامج للتدريب وبناء القدرات لشرطة فلسطين وأفغانستان وبلدان في جنوب المحيط الهادئ.

وختاماً، فإن بناء قطاع الأمن وإصـــــلاحه مهمة طويلة الأجل. ويتطلب نجاحها مســـؤولية وطنية ودعماً قوياً من المجتمع الدولي. ونطمئنكم إلى أن إندونيسـيا تظل ملتزمة بأن تكون شـريكاً حقيقياً لدعم بناء السلام واستدامة السلام من خلال إصلاح قطاع الأمن.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية]

يؤيد الوفد الصيني جنوب أفريقيا في الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة. وأرحب بترؤس وزيرة الخارجية باندور للجلسة، وأشكر الأمينة العامة المساعدة بينتو كيتا والأمين العام المساعد ألكسندر زويف ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي إسماعيل شرقي على إحاطتهم.

تشكل قطاعات الأمن المحترفة والفعّالة والتي تؤدي وظائفها أداءً كاملاً محور نظم الإدارة في البلدان. ويشكل إصلاح قطاع الأمن، في العديد من البلدان الخارجة من النزاع، جزءاً لا يتجزأ من توطيد السلام وبنائه، وأساساً هاماً لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وفي السنوات الأخيرة، قامت عمليات الأمم المتحدة للسلام وبرامج بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وليبريا، من بين أماكن أخرى، بدعم إصلاح قطاعات الأمن في البلدان المعنية وحشد المزيد من المساعدة من المجتمع الدولي والحفاظ على التنسيق الوثيق مع المنظمات الإقليمية. وتحققت نتائج طيبة.

وفي الوقت نفسه، تشهد البيئة الأمنية الدولية والإقليمية تغيرات عميقة، حيث تؤدي النزاعات الإقليمية المستمرة وجائحة فيروس كورونا إلى زيادة صعوبة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعزيز وتحسين إصلاح قطاع الأمن في البلدان الخارجة من النزاع. وأود أن أشدد على ما يلي:

أولاً، إن الحفاظ على الأمن القومي هو حق سيادي للبلدان، وينبغي أن تملك البلدان المعنية زمام إصلاح قطاع الأمن وأن تقوده. وينبغي أن تحترم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي نوايا البلدان المعنية احتراماً كاملاً وأن تقدم المساعدة وفقاً لأولويات البلدان. وينبغي صياغة استراتيجيات قطرية محددة على أساس اختلاف الظروف والأحوال الوطنية، وينبغي تحديد الأولويات ومحور التركيز.

ثانياً، تقع على عاتق قطاع الأمن مسؤولية الحفاظ على الأمن الوطني وحماية المدنيين. ولذلك فإن تحسين قدرته يمثل أولوية ملحة في إصلاح قطاع الأمن. وتواجه البلدان الخارجة من النزاعات تهديدات أمنية مثل الإرهاب والتطرف العنيف والنزاعات القبلية، فضلاً عن مخاطر جديدة مثل الأمن الإلكتروني والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحديات الخطيرة التي تفرضها الأنشطة الإجرامية للقوات الأجنبية. وينبغي للقطاعات الأمنية في البلدان الخارجة من النزاعات أن تجري إصلاحات لزيادة القدرات في مجالات الإنذار المبكر والاستجابة للطوارئ ومكافحة الإرهاب ورصد المخاطر والتحديات. ويشمل ذلك الاستخدام النشط للتكنولوجيا المتطورة والجديدة لتحسين نظم الأمن والدفاع بشكل شامل وتعزيز سيادة القانون من أجل تقديم المجرمين إلى العدالة والقضاء على التصرفات الخارجة عن نطاق القضاء.

ثالثاً، إن إصلاح قطاع الأمن هو جانب من جوانب إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وينبغي النظر فيه في سياق الاستراتيجية الإنمائية الشاملة للبلد في مرحلة ما بعد النزاع. وينبغي وضع استراتيجية إنمائية شاملة لتعزيز التقدم المنسق في إصلاح قطاع الأمن وإصلاحات النظامين الاقتصادي والقانوني. وينبغي استخدام موارد إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع بطريقة متوازنة وحكيمة لضمان الإنفاق اللازم على قطاع الأمن ورفع مستوى الإسهام في التنمية على حد سواء، فضلاً عن العمل بجد للتخفيف من حدة الفقر

وتعزيز التنمية المستدامة من أجل القضاء على التربة الخصبة لنشوء النزاعات. وينبغي القيام بعمل جيد فيما يتعلق بنزع ســـلاح المقاتلين الســـابقين وتســـريحهم وإعادة إدماجهم، وينبغي تهيئة الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي والانتعاش الاجتماعي من خلال إصلاح قطاع الأمن.

رابعاً، إن إصــلاح قطاع الأمن مشـروع منهجي يتطلب التنسـيق والتآزر بين جهات فاعلة متعددة. ولجنة بناء الســلام واللجنة الخاصـــة المعنية بعمليات حفظ الســلام التابعة للجمعية العامة هما من المحافل الهامة للمناقشات بشأن المسائل المتصلة بإصلاح قطاع الأمن. وينبغي أن تقوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ الســـلام وبعثاتها وأفرقتها القطرية بأدوار نشـــطة وفقاً لولاياتها لمســـاعدة البلدان المعنية في دفع عجلة الإصــلاحات. وقد بذل الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جهوداً هائلة لمســاعدة البلدان الخارجة من النزاعات على إجراء إصـــلاح لقطاع الأمن وتراكمت لديه خبرات كثيرة. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز التنســيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من خلال جملة أمور منها تبادل المعلومات وتبادل الخبرات والتدريب.

وتوجد ثغرات كبيرة في تمويل إصــلاح قطاع الأمن في البلدان الخارجة من النزاع. ومن الضــروري أن يقدم الشـركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف المســاعدة الفعالة وأن يزيدوا من الشـفافية والتنسـيق لضــمان موارد مالية كافية ومستدامة لإصلاح قطاع الأمن.

المرفق الثاني عشر

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أتقدم إليكم، سـيدتي الرئيسـة، ولجنوب أفريقيا بالشـكر على جهودكم المتواصـلة في تنفيذ القرار 2151 (2014) وإعطاء الأولوية لإصلاح قطاع الأمن. وهذه المناقشة مثال واضح على ذلك الالتزام. كما أشكر المتحدثين على آرائهم القيّمة وتوصياتهم.

لقد تقدم دعم الأمم المتحدة لإصـلاح قطاع الأمن بخطى سـريعة، وتسـتند المحادثة الآن إلى منظورات أوسـع لبناء السـلام والتنمية وتتجه نحو نهج أكثر شـمولاً واسـتدامة إزاء السـلام. وقد أحرز مجلس الأمن تقدماً خلال السـنوات الأخيرة في تعزيز المؤسـسـات والحكم الرشـيد، لا لإنهاء العنف والنزاع فحسـب، ولكن أيضـاً لدعم أمن المواطنين والعدالة، بما في ذلك من خلال اتخاذ المزيد من القرارات التي تتضـمن أحكاماً بشأن إصلاح قطاع الأمن وإدارته.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام التنفيذ الكامل للقرار 2151 (2014). وهذه المناقشـة بالغة الأهمية في التركيز على سـياق بناء السـلام، لذا يجب علينا تحديد الفرص المتاحة لإدراج المبادرات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن بشكل أفضل في السياقات الانتقالية.

وعندما لا تعمل قطاعات الأمن بشـكل جيد، يفقد المجتمع ثقته في المؤسـسـات. ولذلك يجب أن تكون إدارة قطاع الأمن وإضـفاء الطابع المهني عليه في صـميم ولايات وأنشـطة عمليات السـلام. وإلى جانب المجلس، تضـطلع لجنة بناء السـلام والجمعية العامة والمجلس الاقتصـادي والاجتماعي بدور حاسـم في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن.

ولكي تكون هياكل الأمن الوطني مجدية بالنسـبة للبلدان وشـعوبها، يجب أن تكون فعالة وقابلة للمسـاءلة وأن تلتزم بسـيادة القانون. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أنه لضـمان تولي المسـؤولية عن عمليات إصـلاح قطاع الأمن على الصـعيد الوطني، يجب أن تتولى السـلطات الوطنية قيادة هذه الجهود وتعزيزها. وبالمثل، يجب على الدول كفالة أن تكون المؤسـسـات مفتوحة أمام الجميع ومتقبلة لهم وأن تكون الجهود المبذولة في مجالي الأمن والحماية على أوسـع نطاق ممكن. وتحقيقاً لذلك، يجب إجراء مشـاورات شـاملة للجميع مع كل قطاعات المجتمع، ولا سيما المجتمع المدني والنساء والشباب.

ويجب أن يكون إدماج المنظور الجنساني في إصـلاح قطاع الأمن مسعى يوميا من جانب القوات المسلحة والشرطة ومؤسسات إنفاذ القانون.

لا شك في أن إصـلاح قطاع الأمن أداة لبناء السـلام. ويتطلب تحقيق الاستقرار الدائم ومنع نشوب النزاعات والتنمية أن ننتقل من منظور أمني صـارم إلى منظور يتمحور حول الناس والحوكمة. ونرى فرصـا أمام المجلس للتركيز على الأمن البشري والحوكمة ولمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع معالجة أشمل.

وفي المجتمعات الخارجة من النزاع، يشـكل إصـلاح قطاع الأمن عاملا حاسـما في الانتقال من سياق حفظ السلام إلى سياق بنائه. ولا يزال الهدف الرئيسي لإصلاح قطاع الأمن هو إنشاء مؤسسات وطنية تسهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة والممارسة الكاملة لحقوق الإنسان.

ولذلك، نود أن نرى المزيد من المعلومات المستكملة عن هذه المبادرات في تقارير البعثات، استنادا إلى الصلات بين إصلاح قطاع الأمن والحوكمة وبناء السلام وحفظه وإدماجها في الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة.

إن إمكانية جهود إصلاح قطاع الأمن تكمن في المنظور الطويل الأجل اللازم لبناء السلام وصونه. وسيقودنا ذلك إلى التزام تحويلي، يسمح بإصلاح المؤسسات الأمنية على نحو مستدام.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أتمنى لكم، سيدتي أيضا، كل النجاح فيما يتعلق برئاستكم لمجلس الأمن وأهنئكم وبلدكم على التزامكما بقضية عزيزة على قلوبنا. والواقع أن ثقة مواطنينا في حكوماتهم في جميع أنحاء العالم تتوقف على قدرتها على ضمان الأمن. وينطبق هذا القول ذلك بشكل أكبر في أعقاب النزاع، حيث تحتاج الشعوب التي أصيبت بصدمة بسبب دورات العنف إلى مؤسسات أمنية قوية، يعمل فيها موظفون أكفاء في إطار القانون ويحترمون حقوق الإنسان لتصور المستقبل وإعادة بنائه.

وقد أقر مجلس الأمن، من خلال القرار 2151 (2014)، بأهمية مساعدة الدول على تحسين أدائها في مجال إصلاح قطاع الأمن من أجل توطيد السلام. ونرحب بمبادرة جنوب أفريقيا لتقديم مشروع قرار جديد (S/2020/1158) من شأنه أن يمكننا من زيادة توضيح المسائل المطروحة في هذه العملية وتحقيق المزيد من التقدم بشكل ملموس. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، كثيرا ما تسهم بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل للدول المضيفة، مما يمكنها من تعزيز استقلاليتها، وبالتالي الإسهام بشكل مباشر في وضع استراتيجية خروج لعمليات السلام. غير أنه يتعين إسناد ولاية إلى عمليات السلام لهذا الغرض. ولدى فرنسا تطلعات قوية في هذا المجال فيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي هذا الصدد، تستحق المهمة الصعبة لدوائر إصلاح قطاع الأمن داخل البعثات، تحت سلطة الممثلين الخاصين للأمين العام، الدعم النشط. وأشيد بعمل المنظمات التي تساعد تلك البعثات فيما يتصل بالأمم المتحدة، مثل مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن الذي يعمل في 80 بلدا وتدعمه فرنسا.

ثانيا، تدعو فرنسا إلى وضع رؤية لإصلاح قطاع الأمن، تأخذ في الاعتبار الخصائص المحددة لكل بلد، على أساس الإرادة السياسية للدولة المضيفة والتنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية. وتلك الجهود المشتركة هي التي تجعل توفير أساس صلب لإصلاح قطاع الأمن أمرا ممكنا. ويتبادر إلى ذهني، على سبيل المثال، نموذج هيئة التنسيق الوطنية في مالي، التي توفر حلقة وصل بين القوات المسلحة الوطنية والقوات الدولية الشريكة.

ثالثا، تعتبر فرنسا أن أحد مفاتيح النجاح يتجلى في تنفيذ مجموعة من المبادرات على المستوى القُطري وعلى مستوى البعثات، حتى يمكن للإصلاحات أن تتوافق مع الاحتياجات المحددة على أرض الواقع. ومن الضروري التمكن من الاعتماد على مؤشرات مصممة خصيصا لكل بعثة، مما يتيح، على أساس التقارير المنتظمة، إعداد موجز موثوق للتقدم المحرز، سواء في مجال بناء القدرات أو في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وتوضح النقاط المرجعية في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي فيما يتعلق بإعادة تشكيل جيش مالي كيف يمكن استخدام هذه الآلية لتنسيق التوجيه السياسي من جانب مجلس الأمن مع جهود عمليات السلام على أرض الواقع، فضلا عن عمل المجتمع الدولي في المتابعة مع الدولة المضيفة.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر وأن أشكركم على جعل مسألة إصلاح قطاع الأمن أولوية. وأود أن أؤكد لكم دعم النيجر الكامل وتقديرنا للجهود المبذولة فيما يتعلق باقتراح بلدكم بشأن مشروع القرار (S/2020/1158) المتعلق بهذا الموضوع.

وأود أيضا أن أشكر مختلف المتكلمين على إسهاماتهم القيمة والمتنوعة في مناقشتنا اليوم.

لا يزال تحويل قطاع الأمن ضروريا أكثر من أي وقت مضى بالنظر إلى التطورات العالمية والتحديات الجديدة التي تواجه دولنا. ويعتقد بلدي، النيجر، أن هذه الإصلاحات تكتسي أهمية حاسمة بالنظر إلى الصعوبات الناجمة عن انعدام الأمن السائد في منطقة الساحل منذ ما يقرب من عقد من الزمن، وذلك بهدف الحفاظ على أمن البلد واستقراره ومن أجل إرساء وتعزيز أسس التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ولهذا السبب، فإن للجزء الثالث من برنامج النهضة، المعنون "ضمان سلامة الشعب والممتلكات"، الأهداف التالية: إعادة تحديد وتنفيذ سياسة للأمن الوطني تأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ وتوطيد سلطة الدولة على جميع المستويات؛ ومتابعة وتعزيز التعاون الأمني مع البلدان المجاورة.

ومن المهم التشديد على أن تراعي جميع هذه المبادرات أهمية عمالة الشباب. فإتاحة الفرصة للشباب لكي يكونوا نشطين يقلل من ضعفهم في بيئة إقليمية تُعرض بعضهم، ولا سيما في المناطق الريفية، لإغراء التجنيد من قبل قوى الشر. ولهذا، بحكم موقع النيجر الجغرافي، الذي تحيط به ثلاث بؤر توتر – بوكو حرام في الجنوب والأزمة الليبية في الشمال وأزمة مالي في الغرب – فقد أولى الأولوية لبناء قدرات قطاع الأمن، وتحديدا في مجالات الدفاع والشرطة والقضاء والنظام الجنائي والنظام القضائي وإدارة الحدود والجمارك من أجل تحسين تكييف تلك الأدوات الأمنية مع التهديدات الحالية، وعلى رأسها توسع الإرهاب في منطقة الساحل. وفي هذا السياق، من المهم أن نؤكد على كل الجهود الجارية التي يبذلها بلدي من حيث تدريب مختلف الجهات الفاعلة في قطاع الأمن وتحديث معداتها.

وقد ركزت النيجر، من خلال الآليات دون الإقليمية، على تعزيز وزيادة التعاون عبر الحدود مع البلدان المجاورة والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وذلك لتعزيز إصلاح القطاع الأمني على نحو أفضل في سياق يتسم بالعولمة المتزايدة. ونلتزم في سياق تجميع جهودنا، في الإطار السياسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بإصلاح قطاع الأمن وإدارته، على النحو الذي اعتمد في عام 2016، بما يتماشى مع سياسات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في ذلك المجال.

ويرحب وفد بلدي في ذلك الصدد بمشاركة مجلس الأمن ومختلف هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعمل معا عن طريق الشراكات الاستراتيجية لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن.

ومن المهم أيضـــا التأكيد على أنه لا يمكن أن يكتمل أي تحول في قطاع الأمن من دون إســـهام ومشـاركة جهات رصـد مسـتقلة مثل منظمات المجتمع المدني، وهي عنصـر أسـاسـي في توطيد أي عملية ديمقراطية قابلة للاستمرار.

وبالإضـافة إلى ذلك، ينبغي دعم النهوض بالشـباب والجنسـانية ومبدأ المسـاواة بين الجنسـين، وفقا للمادة 63 من معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنقحة (1993) والسياسة الجنسانية للمنظمة (2004) والمادة 81 من إطار عمل الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا لمنع نشـوب النزاعات، فضـلا عن خطة عملها الإقليمية لتنفيذ قراري مجلس الأمن 1325 (2000) و 1820 (2010). وكذلك ينبغي أن يراعي هذا النهج الشـامل التهديدات الناشـئة التي تواجه السـلام والأمن، بما في ذلك الإرهاب وتغير المناخ والأوبئة، وأن يتصدى لها على النحو المناسب.

وإذ يرحب وفد بلدي بالتطورات الأخيرة في مجال إدارة القطاع الأمني، يعيد التأكيد على ضـــرورة الملكية الوطنية للعملية. وإنه لأمر حيوي حقا أن تقوم الجهات الفاعلة الوطنية لا الخارجية بوضـع سـياسـات وبرامج لإصلاح القطاع الأمني وإدارتها وتنفيذها، كما أفاد بذلك الخبراء وأكدته أمثلة العمليات الناجحة.

ولا يسـعني أن أختتم بياني من دون الإشـارة إلى الدور الهام الذي تؤديه بعثات الأمم المتحدة لحفظ السـلام ولجنة بناء السـلام في عملية تحويل قطاع الأمن من خلال دعمها الحيوي لبرامج نزع السـلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: الروسية]

نرحب بمشاركتكم الشخصية، سيدتي الرئيسة، في هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو بصفتكم رئيسة لمجلس الأمن. وهذا يعيد تأكيد أهمية الموضوع قيد المناقشة اليوم: إدارة قطاع الأمن وإصلاحه، لا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية.

فإصلاح قطاع الأمن، بطبيعة الحال، أحد العناصر الرئيسية للمساعدة الدولية في مجال بناء السلام والحفاظ عليه. وهذه الجهود مطلوبة بصفة خاصة في فترة ما بعد النزاع، حيث تكون لدى البلدان الخارجة من أسوأ جزء من الأزمة أو تغلبت عليه مؤخرا موارد محدودة لاستتباب الأمن وبالتالي تواجه تحديات لا يمكن التغلب عليها مثل الإرهاب والجريمة. وفي ذلك الصدد، فإن استعادة سلطة الدولة وكفالة السيطرة في جميع القطاعات، بما في ذلك القوات المسلحة ووكالات إنفاذ القانون، شرط أساسي لضمان السلام والاستقرار الدائمين، فضلا عن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني في فترة ما بعد انتهاء النزاع.

فالتغييرات في هذا المجال تؤدي إلى تعزيز ثقة الناس في الدولة وإلى تهيئة الظروف المواتية للعودة إلى الحياة الطبيعية. وعندما يقدم المواطنون دعما واسعا للإصلاحات الشاملة التي تقوم بها السلطات وقوات الأمن، فإن ذلك يمكن أن يؤدي دورا حاسما في عملية المصالحة الوطنية.

ولن يكون الانتقال من أجهزة أمنية ضعيفة إلى أجهزة فعالة ومهنية أمرا سهلا على الإطلاق. ولذلك تكتسي المساعدة الدولية، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، أهمية خاصة. ونعتقد أن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان الأمن في أراضيها، وأنه بالتالي من حق الحكومة السيادي أن تحدد وتنفذ نهجها وأولوياتها الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن، مع مراعاة احتياجات السكان.

وعند تقديم المساعدة الدولية لجهود إصلاح قطاع الأمن الوطني، من الأهمية بمكان احترام المبادئ الأساسية مثل موافقة الدولة التي تتلقى المساعدة واحترام سيادتها الوطنية واستقلالها السياسي. وثمة حاجة إلى الاسترشاد الدائم بمبدأ الملكية الوطنية عند اقتراح دعم البلدان الخارجة من النزاعات في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن. وينبغي تقديم المساعدة الاستشارية على أساس الاحترام الكامل لاحتياجات البلدان ذات الصلة ولتجارب تلك البلدان وثقافاتها. فمن شأن ذلك أن سيساعد ذلك على بناء القدرات الوطنية للدول. وكما نعلم من التجربة، فإن مراعاة الخصائص المحددة للدول عند تقديم المساعدة إليها أمر بالغ الأهمية. غير أنه ينبغي ألا ينظر إلى هذه المساعدة على أنها فرض حلول شاملة، كما كررنا ذلك في كثير من الأحيان. فالمحاولات الرامية إلى تطبيق نهج عالمي على مجالات هامة وحساسة مثل الأمن ستؤدي من دون شك إلى الفشل ويمكن أن تؤدي في الواقع إلى استئناف النزاع.

وينبغي لنا أيضا أن نفهم أن إصلاح قطاع الأمن لا يمكن أن يكون حلا ناجعا. فهو في حد ذاته لا يقدر على تغيير الحالة جذريا في بلد معين. فلكي تنجح العملية، يجب أن يقترن تنفيذها بجهود أخرى لبناء السلام وبعملية سياسية تشمل المصالحة الوطنية وتعزيز مؤسسات الدولة.

وتضطلع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بدور هام في تقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من النزاعات، وتضطلع العديد منها أيضا بمهام بناء السلام. ويقوم حفظة السلام، عندما يكلفون بذلك، بدور هام في المساعدة على إصلاح قطاع الأمن وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فضلا عن استعادة إنفاذ القانون وسيادة القانون عموما.

وتضطلع لجنة بناء السلام كذلك بدور رئيسي في الانتعاش بعد انتهاء النزاع، ولا سيما في إصلاح القطاع الأمني. ومن شأن مساعدتها على وضع استراتيجية متوازنة ونهج شامل لتقديم المساعدة الاستشارية والمالية إلى البلدان المدرجة في جدول أعمالها أن يساعدها على كفالة استدامة هياكل الأمن الوطنية.

كما أن التعاون فيما بين الدول داخل الأقاليم والتنسيق والتفاعل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمران حاسمان أيضاً بالنسبة لإصلاح قطاع الأمن. إن تبادل أفضل الممارسات يتيح لنا معالجة المشاكل الحالية والناشئة بمزيد من الفعالية. والاتحاد الأفريقي مثال حي على التفاعل الإقليمي.

ونقدر الجهود التي يبذلها وفد جنوب أفريقيا لتنسيق عمل مجلس الأمن في مفاوضاته بشأن مشروع قرار بشأن إصلاح قطاع الأمن (S/2020/1158)، ونؤيد اعتماده.

المرفق السادس عشر

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

ترحب المملكة المتحدة ترحيباً كبيراً بهذه المناقشـــة المفتوحة. إن إصـــلاح قطاع الأمن ليس مجرد عملية تركز على بناء المؤسسات العسكرية ومؤسسات الشرطة؛ فهو جزء هام من مشروع أوسع لبناء السلام ويدعم الدول في تطورها الدستوري والسياسي.

اسـتثمرت المملكة المتحدة على نطاق واسـع في إدارة قطاع الأمن وإصـلاحه داخل البلد وخارجه. ونحن نفعل ذلك لأن وجود قطاع أمني ديمقراطي ومسؤول ويعمل بشكل جيد، كما نرى، هو عنصر لا يتجزأ في نظام حكم أوسـع نطاقاً يوفر الحماية لجميع المواطنين على أسـاس المبادئ الأسـاسـية لحقوق الإنسـان العالمية واحترام سيادة القانون.

وهذا ما يجعل إصـلاح قطاع الأمن مهماً ليس في إعادة الإعمار بعد النزاع وحسـب بل أيضـاً في منع نشـوب النزاعات، لأن الثقة بين المواطنين والدولة تقوم على وجود مؤسـسـات تخدم وتحمي احتياجات هؤلاء المواطنين. وإذا ما قوضـت هذه الثقة، فإن عدم الاسـتقرار نادراً ما يتأخر في أعقابها. وكثيراً ما تكون الشـرطة هي نقطة الاتصـال الأولى بين الدولة ومواطنيها؛ ولكن عندما يُسـمح للفسـاد وسـوء المعاملة بالازدهار، يبدأ هذا العقد الاجتماعي في التآكل. ورأينا في كثير من الأحيان أمثلة على مؤسسات من قطاع الأمن تُسخَّر كأدوات للقمع. ومن المحزن أن العالم يعرف جيداً الاتجاه الذي يؤدي إليه ذلك.

ولذلك فإن إصـلاح قطاع الأمن له أهمية كبيرة في بناء السـلام وإدامته. وينبغي تناوله كجزء من مجموعة أوسع من الضمانات المؤسسية – بما في ذلك عمليات إصلاح القوانين والعمل على تعزيز المساءلة واستقلال القضاء والوصول إلى العدالة.

فتلك هي لبنات بناء المجتمعات التي توفر فيها سيادة القانون الحماية للناس ويمكن أن يترسخ فيها السـلام. ولكنها توفر أيضـاً البيئة المواتية للتنمية المسـتدامة والاسـتثمار. وقد أقرت الجمعية العامة بذلك في صـياغتها للهدف 16 من أهداف التنمية المسـتدامة، الذي يتعلق أسـاسـاً بالسـلام والعدالة والمؤسـسـات التي يمكن مساءلتها.

إن عمل المنظمة في مجال إصـلاح قطاع الأمن جزء أسـاسـي من الجهود الدولية الرامية إلى دعم البلدان لتعزيز سـيادة القانون على الصـعيد الوطني. ولهذا السـبب تؤيد المملكة المتحدة الجهود العالمية التي تبذلها المنظمة في هذا الميدان، بما في ذلك مركز الأمم المتحدة العالمي لتنسـيق شـؤون سـيادة القانون – وهو الآلية الرئيسـية للأمم المتحدة لتقديم المسـاعدة على نطاق المنظومة في مجال سـيادة القانون، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن.

إن هذه الآلية، التي تموَّل من خلال البرنامج العالمي لتعزيز سـيادة القانون وحقوق الإنسـان من أجل استدامة السلام وتعزيز التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد مكنت الأمم المتحدة من تحقيق نتائج حاسـمة دعماً للجهود الوطنية الرامية إلى إصـلاح قطاع الأمن من خلال اتباع نُهج مشـتركة فعالة بين عمليات الأمم المتحدة للسـلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان الممتدة من الصـومال إلى ليبيا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي الوقت نفسه، عمل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام بجد - وأود أن أضيف أن المملكة المتحدة هي أيضاً من المانحين الرئيسيين له - لتشكيل حافظة رائعة من العمل بشأن إصلاح قطاع الأمن تتصل مباشرة ببناء السلام وإدامته في البلدان المتضررة من النزاع.

وستظل المملكة المتحدة من أشد المدافعين عن إدارة قطاع الأمن وإصلاحه، وستعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لتعزيز أثر دعمنا الجماعي من خلال زيادة جهودنا المشتركة إلى أقصى حد ممكن.

المرفق السابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أود أن أشكر مقدميّ الإحاطات اليوم. ونرحب بهذه المناقشة باعتبارها وسيلة لإبراز أهمية إصلاح قطاع الأمن في أي بلد للمساعدة في تحقيق السلام والتنمية والحكم الرشيد على نحو مستدام.

إن الحوكمة الفعالة لقطاع الأمن أمر حيوي لنمو واستقرار وأمن أي دولة على المدى الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يشمل إصلاح قطاع الأمن الناجح جميع عناصر القطاع الأمني في البلد، بما في ذلك الجيش والشرطة وأمن الحدود ونظم العدالة.

وقد رأينا أن الإصلاح الفعال لقطاع الأمن يعزز المؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة الشفافية والمساءلة. ومن ناحية أخرى، رأينا أن الفساد وعدم كفاية الإرادة السياسية يقوضان جهود الإصلاح، ولا سيما على المستوى الاستراتيجي. ومن الضروري أن يبدي القادة الوطنيون التزامهم بإصلاح قطاع الأمن على المدى الطويل وبالشفافية والمساءلة المرتبطين به.

وفي حين أن الأمم المتحدة يمكنها أن تؤدي دوراً هاماً في تعزيز إدارة قطاع الأمن وإصلاحه وهي تقوم بذلك، فإننا نعتقد أن امتلاك زمام العملية على الصعيدين الوطني والمحلي أمر أساسي. تقدم الحكومات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مساهمات رئيسية في كل من الإصلاحات الأولية وفي نجاح الحكم الرشيد على المدى الطويل.

ونود أيضاً أن نؤكد أن الإصلاح الفعال لقطاع الأمن يتطلب موارد مكرسة ومتابعة. ومن المهم ألا تكتفي الدول بالتعبير عن الدعم اللفظي لتحسين إدارة قطاع الأمن وإصلاحه، بل أن تسير الموارد الوطنية يداً بيد مع الوعود التي تقطعها. ويمكن لإصلاح قطاع الأمن أن يتعثر من دون تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني ووجود التزامات مالية مستدامة. وقد رأينا أنه عندما يكون التزام الحكومة متسقاً وواضحاً، فإن النجاح سيعقب ذلك حتماً.

إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً شديداً بإدراج إدارة قطاع الأمن وإصلاحه في مجالي العدالة والمساءلة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك ليبريا، التي قاومت العودة إلى النزاع بعد أن تعافت من 14 عاماً من الحرب الأهلية، وتواصل إحراز تقدم في إعادة بناء قطاع أمني قابل للمساءلة ومحايد ويؤدي وظيفته. وقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من 4 بلايين دولار من المساعدات لدعم الاستقرار والتنمية في ليبريا على مدى السنوات العشرين الماضية. وستواصل الولايات المتحدة دعم ليبريا والدول الأخرى التي تسن إصلاحات لقطاع الأمن، وستواصل استخدام صوتنا في مجلس الأمن للدفع باتجاه قطاعات أمنية قوية تستجيب لشعوبها وتساعد على بناء سلام طويل الأجل.

وسأختتم بتسليط الضوء على الدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في إدارة القطاع الأمني وإصلاحه. تقدر الولايات المتحدة جميع الجهود المبذولة لضمان مشاركة المرأة في الحوارات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان نجاح إصلاح قطاع الأمن واستدامته.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

تود فييت نام أن تشكر جنوب أفريقيا على تنظيمها مناقشة اليوم. كما أشكر الأمينة العامة المساعدة كيتا والأمين العام المساعد زويف والسيد شرقي على إحاطاتهم. وأرحب في هذه الجلسة بمعالي السيدة ناليدي باندور، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا.

تقدر فييت نام الدور القيادي لأفريقيا في هذا الموضوع وتؤيده. إن أفريقيا ستكون في المقدمة بالتغلب على ماضيها المضطرب والثبات على بناء مستقبل سلمي ومزدهر للشعوب الأفريقية. وقد حددت البلدان الأفريقية، بالأمثلة والتجارب السابقة، الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن، وتولت قيادة الجهود المبذولة في هذا الصدد، من أجل تحسين حماية الفئات السكانية الضعيفة وكفالة السلام المستدام.

وقد أدت تلك الجهود بمجلس الأمن إلى اعتماد العديد من البيانات الرئاسية والقرار 2151 (2014)، وسيعتمد قريبا مشروع قرار جديد (S/2020/1158) بشأن هذا الموضوع. كما أدت إلى إدراج إصلاح قطاع الأمن في العديد من اتفاقات السلام وبعثات الأمم المتحدة في أفريقيا، ولا سيما مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات المدافع.

إن البلدان الخارجة من سنوات – بل عقود – من الحروب والنزاعات تواجه حتما تحديات بسبب مشاكل كبيرة في البيئة الأمنية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، فضلا عن الماضي المؤرق. وتشمل تلك التحديات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والمصالحة، والعدالة، وأوجه القصور العديدة في قطاع الأمن الجديد، التي ينبغي معالجتها بفعالية من أجل بناء الثقة والسلام داخل كل بلد وبين سكانه.

ويمكن أن يؤدي إصلاح قطاع الأمن دورا حاسما في تعزيز السلام بعد انتهاء النزاع، وتعزيز المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، وخفض مخاطر العودة إلى النزاع. وينبغي أن تعالج هذه الجهود أثر النزاعات على أضعف الفئات في المجتمع، ولا سيما النساء والأطفال، بوصفهم ضحايا للنزاعات المسلحة ومشاركين فيها.

وفي هذا الصدد، نؤيد الإصلاحات التي تم تحديدها وقيادتها على الصعيد الوطني، لأنها تستجيب للاحتياجات الخاصة بكل حالة من الحالات. ويمكن أن تحدث هذه الإصلاحات أثرا إيجابيا طويل الأجل، وينبغي أن تدعمها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعما فعالا. ومن شأن وجود شعور قوي بالملكية الوطنية لجهود بناء السلام الحالية كفالة درجة أكبر من النجاح في المستقبل فيما يتعلق بتلبية احتياجات وأولويات السياق المعين لكل بلد.

وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن من المفيد تعزيز مشاركة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المعنيين في عمليات السلام، بما في ذلك في قطاع الأمن، كعامل هام في بناء دولة مستدامة وسلمية وضمان الاستقرار الدائم.

ونود أن نبرز ضرورة كفالة التمثيل المتساوي للمرأة ومشاركتها الكاملة في عمليات صنع القرار وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، لأنها توفر منظورا فريدا للسلام والنزاع وتشكل العمود الفقري للمجتمعات المحلية.

ونرحب بالتقدم المحرز في هذا المجال في عدد من البلدان والمناطق. وقد أسهم ذلك في تعزيز الحوار بين الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين ودعم أمن واستقرار جميع البلدان والمناطق المعنية.

وسنناقش هذه المسألة بنشاط على مستوى الأمم المتحدة في استعراض هيكل بناء السلام، وكذلك على مستوى المجلس وعلى مستوى البعثات، بينما نواصل تعزيز مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، في مجال إصلاح قطاع الأمن لدعم البلدان الخارجة من النزاع، مع احترام الملكية الوطنية ووفقا لرغباتها وأولوياتها.

وينبغي أيضا تشجيع جهود التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتعزيز وتبادل الخبرات بشأن كيفية تحسين دعم البلدان المعنية في جهودها الرامية إلى إقامة مجتمع وبلد يسودهما الاستقرار والسلام والازدهار.